أشارت إلى التطور الذي شهدته هيئة الإعاقة سواء في «الميكنة» أو وجود الأنظمة الآلية

الصبيح: وجود «الخدمة المدنية» خارج «الشوون» لا يوفر إستراتيجية موحدة للسوق

■ من أهم السياسات في خطة التنمية التركيز على رأس المال البشري

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح أمس حرص الكويت على السعي قدما وبذل الجهود الحثيثة لتقديم افضل الخدمات لذوي الاعاقة.

وقالت الصبيح في تصريح للصحفيين خلال رعايتها حفل ختام «مشروع تنفيذ رؤية الكويت 2035 للاشخاص ذوي الإعاقة» إنه برغم ما تم تقديمه الى هذه الفئة لا يمكن القول باننا قدمنا كافة الخدمات ولكن نسعى جاهدين لتقديم جميع الخدمات لهم.

وأشارت الى التطور الذي شهدته هيئة الاعاقة سواء في استخدام الحاسب الآلي «الميكنة» او وجود الانظمة الآلية وكذلك التطوير بالنسبة للاجهزة التعويضية والمدارس والانتهاء من «كود البناء».

واضافت ان الهيئة قامت كذلك بمشروع تمكين ذوي الاعاقة لتوظيفهم ودمجهم في المجتمع بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي مما يعد انجازا الا اننا نحتاج الى الاستدامة وكذلك الى تطوير هذه الانجازات وتقديم افضل الخدمات لهذه الفئة.

الصبيح خلال مشاركتها بالمشروع

تكريم إحدى المشاركات

وأوضحت أن من أهم السياسات في خطة التنمية التركيز على رأس المال البشري وهم جزء من رأس المال هذا لرؤيتهم بيننا في كافة المجالات الاعلامية او السياسية او الاجتماعية متمنية ان نزخر ببطولات عديدة في المجال الرياضي والابداع واللغة العربية والاعلام.

وردا على سؤال حول قانون «بدل العمل» أفادت بأن هذه الامور يختص فيها مجلس الخدمة المدنية وينظر فيها حيث قامت الدولة بتقديم قانون الاجور الذي لا يزال تحت الدراسة الى ان يخرج هذا القانون ويعطي كل ذي حق حقه.

وبخصوص تفعيل المادة «15» بشان توظيف نسبة من ذوي الاعاقة ومدى التزام الجهات بها قالت الصبيح إنه بعد بداية هذا المشروع زاد عدد العاملين من ذوي الاعاقة في الجهات الخاصة والحكومية ولكن نحتاج الى تفعيل هذا ووضع فرق للتاكد من التزام جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهذه المادة.

وعن نقل تبعية ديوان الخدمة الى وزيرة الدولة للشؤون بينت أن هذه الوزارة لها عدة ابعاد ومنها سوق العمل مشيرة إلى أن «وجود ديوان الخدمة خارج نطاق إشراف وزير العمل لم يعط سياسة واستيراتيجية موحدة لسوق العمل».

وكانت الوزيرة الصبيح قالت في كلمتها خلال الحفل إن الخطة الانمائية الخمسية للكويت لم تغفل الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة إذ تهدف الى تنمية وتعزيز رأس المال البشري من خلال البرامج المخصصة لخدمة ورعاية وتاهيل هذه الفئة من خلال هيئة الاعاقة.

وأضافت أن الهيئة أدرجت ضمن مشروعاتها التنموية عددا من المشاريع التي تحقق الاهداف المرجوة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير الخدمات المقدمة إليها.

وذكرت أن الكويت تولي قضية ذوي الاعاقة اهمية كبيرة وتقدم لهم كافة اشكال الرعاية الايوائية والتعليمية والاسكانية والصحية كما تقدم المساعدات لمختلف فئات الاعاقة وفقا للقانون بما يضمن اعانتهم على العيش ويضمن رعايتهم من مختلف النواحي.

وأشارت إلى أن هذه المناسبة التي تصادف الاحتفال باليوم العالمي للاشخاص ذوي الاعاقة تؤكد على الاستمرار في التطبيق الامثل لقوانين رعاية هذه الفئة من اجل ضمان دمجهم في المجتمع ورعايتهم وتشغيلهم.

وبينت أن مشروع تنفيذ رؤية الكويت 2035 للاشخاص ذوي الإعاقة حقق عدة إنجازات تهدف الى تطوير وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة.

ولفتت إلى أن وثيقة المشروع تضمنت عدة مخرجات تهدف لتطوير الاداء المؤسسي للهيئة وتنسيق الجهود الوطنية لإزالة العوائق أمام دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الصحي والتعليمي والاقتصادي وأخيرا تعزيز المفهوم والتطبيق العملي لنموذج التصميم العام بما في ذلك البيئة المبنية والتكنولوجيا الرقمية والنقل.

وأوضحت الصبيح أن مشروع تنفيذ رؤية الكويت 2035 للاشخاص ذوي الاعاقة يهدف الى خلق بيئة فعالة لرؤية خطة التنمية الوطنية الكويتية ونتائجها نحو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأفادت بأن المشروع يهدف كذلك إلى ضمان استدامة العمل عن طريق نقل المعرفة والمهارات والقدرات للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة والهيئات العامة الاخرى ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل لصالح تمكين هذه الفئة.

من جانبه قال الأمين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي في كلمة مماثلة إن الكويت التزمت في 25 سبتمبر 2015 خلال قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة باعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وأوضح مهدي أن الاجندة تحتوي على 17 هدفا لما بعد 2015 تتناول الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الطابع الشامل.

وأكد أن الكويت تبذل جهودا حثيثة لضمان اشراك كافة افراد المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية «كويت جديدة 2035» من خلال اعتماد سياسات ومعايير وطنية مختلفة.

وبين أن ترجمة العديد من هذه الاهداف جاءت من خلال التركيز على مفهوم التنمية الشاملة ودمج جميع فئات المجتمع بما في ذلك الاشخاص ذوي الاعاقة بهدف زيادة الوعي لدى المجتمع بحقوقهم الإنسانية.

وأشار مهدي إلى أن الدولة تساهم كذلك بالتشجيع على اشراكهم في المجتمع بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الآخرين في كل جانب من جوانب الحياة كاحد أهم السبل لضمان بلوغ أهداف التنمية المستدامة في مجتمع شامل ومتاح.

ولفت إلى أن حكومة الكويت اقرت بالالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية لضمان وكفالة جميع حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وعملت بشكل مستمر مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي لتقديم برامج تهدف لتمكينهم وتذليل السبل في تخطي المصاعب التي تواجههم عبر دمجهم مجتمعيا وتعليميا ومهنيا بما يواكب التوجه العالمي.

■ لا يمكن القول بأننا قدمنا جميع الخدمات لذوي الإعاقة

■ الدولة قامت بتقديم قانون الأجور وهو لا يزال الآن تحت الدراسة

«الأبحاث» يفتتح المؤتمر الدولي لأنظمة الري بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة

وزيرة الشؤون : ازدياد معدلات استهلاك المياه في القطاع الزراعي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً

الصبيح تلقي كلمتها

الحضور أثناء السلام الوطني

■ الزيادة العالمية المستمرة بالسكان تشكل تحدياً كبيراً

■ عمر : ندرة المياه من أهم القضايا المطروحة على طاولة القيادات السياسية

افتتح معهد الكويت للابحاث العلمية امس المؤتمر الدولي لانظمة الري والصرف في المناطق القاحلة وشبه القاحلة برعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ويستمر اربعة ايام.

وقالت ممثلة راعي الحفل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح في كلمة الافتتاح ان هذا المؤتمر الذي ينظمه المعهد بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي يمثل فرصة لتبادل الخبرات ووضع اسس التعاون المستقبلي بما يحقق الاستفادة المثلى من الخبرات والامكانات المتاحة دوليا.

ولفتت الصبيح الى ان ما يميز هذا المؤتمر مشاركة مجموعة من الخبرات العالمية في كافة مجالات ادارة المياه والري وتحسين الزراعة المستدامة بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة ما يضاعف فرص استفادة الكوادر المحلية من هذه الخبرات.

واعتبرت ان الازدياد المتسارع بمعدلات استهلاك المياه في القطاع الزراعي اصبح يشكل عبئا ثقيلا على الطاقة المتاحة لانتاج المياه كما انه بات عامل استنزاف للموارد المائية والمالية للدول نتيجة انفاق المليارين في سبيل التوسع في بناء محطات تحلية جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على المياه.

واكد ان الزيادة العالمية المستمرة بالسكان تشكل تحديا كبيرا اذا فانه يتعين على الباحثين والمهندسين والزراعيين والمخططين وضع الدراسات والحلول لقضية استدامة المياه.

ومن جانبها قالت المدير العام للمعهد الدكتورة سميرة السيد عمر في كلمة مماثلة ان ندرة وادارة المياه احد ابرز الاولويات ومن اهم القضايا المطروحة ليس تحت مجاهر البحث العلمي وفي تقنيات العصر فحسب بل ايضا على طاولة القيادات السياسية وفي رسم سياسات الدول وعلاقاتها وداخل دوائر صنع القرار.

ولفتت الى ان عدد سكان العالم بحسب تقديرات الامم المتحدة سيصل الى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 مع ارتفاع مستويات استخدام الفرد من المياه في الوقت الذي تشير فيه الدراسات الى ان نحو 1,5 مليار نسمة في العالم سيتأثرون سلبا بتداعيات التغير المناخي والجفاف وتدهور التربة والتصحر.

وشددت على اهمية التعاون الدولي ومنح البحث العلمي فرصا افضل وامكانات اكبر لممارسة دوره في التغلب على تلك التحديات وبخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تواجه ضغوطا شديدة.

واشارت الى ان تلك الضغوط هي التي دفعت الجمعية العامة للامم المتحدة الى اعتبار العقد الحالي (2010 - 2020) عقد الامم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر وذلك في محاولة منها لتحسين الظروف في المناطق القاحلة والجافة التي اصبحت تغطي حوالي نحو 41,3 بالمئة من اليابسة.

واعربت الدكتورة عمر عن تطلعها لان يشكل هذا المؤتمر محطة مهمة في بحث دعم الجهود العالمية في هذا المجال خصوصا وان مسالة ادارة الطلب على المياه المستخدمة في ري الأراضي والمزروعات اصبحت تكتسب اهمية كبرى في إطار الإدارة المتكاملة للمياه واستخداماتها.

وقالت ان المنطقة العربية تعاني تدنيا بنسبة الاراضي التي يمكن استزراعها بالامطار حيث انها لا تتجاوز 18 بالمئة من المساحة الاجمالية ما يعني وجود ضرورة حتمية لضم اراض اخرى شاسعة الى هذه النسبة لضمان زراعة مستقرة.

ونبهت الى ضرورة الالتفات ايضا إلى اهمية تطوير نظام الري السطحي والصرف المستخدم في حوالي 85 بالمئة من الأراضي المروية كونه نظاما متدني الكفاءة وينتج عنه فواقد مائية سنوية تقدر بنحو 91 مليار متر مكعب بحسب دراسات سابقة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

«الصحة»: حرص خليجي على تطوير آليات شراء المستلزمات الطبية

جانب من الاجتماع

اكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية بوزارة الصحة الكويتية الدكتور عبد الله البدر أمس حرص وزراء الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير آليات شراء المستلزمات الطبية والصيدلانية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها البدر الذي يشغل عضوية الهيئة التنفيذية في مجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي في كلمة خلال الاجتماع ال17 للجنة تحديث الدليل والإعداد لمناقصة لوازم رعاية الفم والأسنان لدول المجلس والذي تستضيفه الكويت.

واوضح ان الاجتماع يستهدف بلوغ خدمات الشراء الموحد المعايير عالمية لضمان الاستخدام العادل والقانوني للموارد المتاحة وشراء اجود المواد بأفضل الأسعار وضمان استمرارية التوريد للأدوية وجميع أنواع اللوازم الطبية طوال العام.

وافاد بان الاجتماع سيستعرض قرارات وتوصيات الوزراء الصادرة في أكتوبر الماضي وقوائم بنود مناقصة لوازم رعاية الفم والأسنان ودراسة تعديل المواصفات الفنية للبنود المذكورة في جدول الأعمال.

من جانبه قال مدير إدارة الشراء الموحد الخليجي المهندس فتحي الكثيري في كلمة له ان مسيرة برنامج الشراء الموحد خلا أربعة عقود تزخر بالكثير من الإيجابيات والتطورات المتلاحقة.

وأضاف الكثيري أن القرار الأخير الصادر عن المؤتمر ال80 لوزراء الصحة بدول المجلس والمتضمن إضافة مناقصتين جديدتين لتامين الأدوية واللقاحات البيطرية وتامين الأجهزة الطبية النمطية لبرنامج الشراء الموحد الخليجي.

وأشار إلى ان برنامج الشراء الموحد الخليجي يحرص على اقتناء الأصناف من أفضل الشركات الوطنية والعالمية مبينا انه حقق وفرا في مشترياته لجميع دول المجلس وأصبح نموذجا فريدا وتجربة ناجحة يشار لها بالبنان.

وأفاد ان جدول أعمال هذا الاجتماع يتضمن الكثير من المواضيع التي تتطلب الدراسة واتخاذ الإجراءات والخروج بالتوصيات اللازمة بشانها من حيث إعداد دليل هذه المناقصة.